الديون الخارجية وأثرها على عجز الموازنة العامة في العراق

https://doi.org/10.23918/ilic10.17

م. م. عبدالله شاخەوان نجم الدين أحمد
كلية القانون – جامعة تيشك الدولية
abdulla.shakhawan@tiu.edu.iq

External Public Debt and Its Impact on the General Budget Deficit in Iraq

Asst. Lect. Abdullah Shakhawan Najmaddin Ahmad
College of Law – Tishk International University

الملخص

يعتمد العراق بشكل كبير على القروض الداخلية والخارجية لتمويل الموازنة العامة، حيث بلغ إجمالي القروض في قانون الموازنة لسنة ٢٠٢١ نحو ٩,٠٣٦ تريليون دينار عراقي، مع اعتماد أكبر على القروض الخارجية، ما يؤدي إلى تراكم الديون وفوائدها التأخيرية وخلق عجز مالي ، الدين العام يشكل ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد العراقي والموازنة العامة، ويؤثر على التضخم ونمو الناتج المحلي. إدارة الدين العام، تنويع الإيرادات، والاستفادة من المساعدات والمنح بشكل استراتيجي تعد أدوات رئيسية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الدين الخارجي، الموازنة العامة، العجز المالي، العراق، الإيرادات العامة، التنمية الاقتصادية، القروض، التضخم.

Abstract

Iraq heavily depends on both domestic and external borrowing to finance its public budget. According to the 2021 budget law, the total borrowing amounted to approximately 9.036 trillion Iraqi dinars, with a predominant reliance on external loans. This high dependence contributes to the accumulation of public debt and its associated interest obligations, thereby exacerbating the fiscal deficit. The burden of public debt significantly impacts the Iraqi economy, influencing inflation rates and gross domestic product (GDP) growth. Effective public debt management, diversification of revenue sources, and the strategic utilization of aid and grants are essential policy tools to enhance fiscal sustainability and support macroeconomic stability.

Keywords: Public debt, external debt, fiscal policy, public budget, fiscal deficit, Iraq, public revenues, economic development, borrowing, inflation.

المقدمة

أولًا – موضوع الدراسة:

يُعد الاقتصاد العراقي واحدًا من أكبر الاقتصاديات في المنطقة العربية، إذ إنه شهد ازدهارًا كبيرًا ونموًا هائلًا في الإيرادات العامة للدولة، في الفترات التي سبقت حرب الخليج الأولى والثانية، غير أن الحروب والنزاعات المسلحة التي شهدها العراق تسببت في العديد من الانهيار والأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فضلًا عما تقدم فإن الاقتصاد العراقي يعاني من نقص في الإيرادات المالية بشكل كبير، وهو ما أدى إلى عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة.

ومن الجدير بالذكر، أنه رغم الملامح العامة التي يتسم بها الاقتصاد العراقي، والتي تشكل في نفس الوقت حافزًا مهمًا للنمو والتنمية الاقتصادية، ولعل أبرز هذه الملامح توافر العديد من المقومات الاقتصادية المهمة، منها: وفرة النفط الخام والمعادن والثروات الطبيعية الأخرى مثل: الفوسفات والكبريت والغاز الطبيعي، إضافة إلى توفر الإمكانيات الزراعية وإمكانية الاستثمار في استصلاح الأراضي الزراعية الشاسعة، وتوفر المراعي على نطاق واسع في المناطق الصحراوية.

ومن الجدير بالذكر خطورة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل؛ حيث إنه مصدر غير متجدد، وشديد التعرض للتقلبات في الأسواق الدولية[1].

وبالرغم مما تقدم من عناصر ومقومات اقتصادية مهمة للاقتصاد العراقي، فإنه يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على مسيرة تقدمه، ويأتي في مقدمه هذه الأسباب حجم الديون الخارجيه التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، والتي تسببت دون شك في العديد من التداعيات السلبية الخطيرة على النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

علاوة على ما تقدم، فإن أبرز الآثار الاقتصادية والمالية تمثلت في زيادة خصم المديونية الخارجية لدولة العراق، وخصوصًا الآثار السلبية على الادخار المعلى ومعدلات التضخم، وحجم الاستيراد واقتطاع مبالغ ضخمة من الإيرادات العراقية لسداد الديون الخارجية وفوائدها.

وما تقدم يؤثر دون شك على الموازنة العامة في دولة العراق وكل الأقاليم التابعة للعراق، ومنها إقليم كوردستان العراق الذي يعتمد اعتمادًا بالغًا على حجم الإيرادات الناتجة من بيع النفط.

---

[1] د. إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد، انعكاسات سياسات التحول الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل "دراسة تحليلية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٢٠م، ص٢.

وتأسيسًا على ما سبق سنحاول معالجة موضوع من الموضوعات المهمة جدًا على الساحة العراقية، وهو أثر الدين الخارجي العراقي على الموازنة العامة، وما هي الآثار الإيجابية والسلبية للديون الخارجية على الموازنة العامة العراقية؟ وهل اللجوء إلى الديون الخارجية والاقتراض أصبح ضرورة؟ هذا ما سوف نعرض له في مختلف أجزاء دراستنا.

ثانيًا - أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراستنا لموضوع الديون الخارجية إلى العديد من النقاط، منها:

(1) حجم الدين العام وآثاره على موازنة الدولة.

(2) حجم الاستقطاعات من الإيرادات العامة وأثرها على معدلات التضخم.

(3) محاولة التعرف على هيكل الاقتصاد العراقي وحجم الدين الخارجي وآثاره الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ثالثًا - أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة العديد من الأهداف يمكننا أن نذكر منها التالي:

(1) محاولة معرفة آثار الديون الخارجية على الاقتصاد العراقي.

(2) معرفة هيكل الدين العام العراقي وخصوصًا الدين الخارجي وتداعياته.

(3) محاولة تقديم استراتيجية ومقترحات للحكومة العراقية للتغلب على أزمة الدين الخارجي.

(4) محاولة تبيان إمكانيات الاقتصاد العراقي، ومدى إمكانية تخطية عقبة الدين العام والتنمية الاقتصادية.

رابعًا - منهج الدراسة:

دراستنا المتعلقة بالديون الخارجية سوف تركز بشكل أساسي على المنهج التحليلي، وذلك بالرجوع إلى أحدث الدراسات والأبحاث المتخصصة في المالية العامة واستخدامها في إنجاز الدراسة.

كما سنعتمد أيضًا على المنهج الوصفي، بالرجوع إلى العديد من المصادر المكتوبة في المكتبات الجامعية وعلى صفحات الإنترنت، والاعتماد عليها واستخدامها في إنجاز محاور دراستنا.

خامسًا - مشكلة الدراسة:

يمكننا القول بأن مشكلة دراستنا تتمحور حول السؤال الآتي: ما هي انعكاسات وتداعيات تزايد حجم الدين العام الخارجي على الموازنة العامة في العراق؟ ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية على العراق؟ وهل تؤثر على مستويات المعيشة ومعدلات التضخم وتوفير الوظائف؟ وكل هذا وغيره سنحاول الإجابة عليه من خلال عرض محتويات الدراسة.

سابعًا - خطة الدراسة:

ترتيبًا على ما تقدم، فقد قسمنا خطة هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الديون الخارجية وأقسامها والأسباب الدافعة إليها.

المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة وأساليبها ومراحل إعدادها.

المطلب الثالث: تطورات الدين الخارجي وأثره على الموازنة العامة في العراق.

المطلب الأول

مفهوم الديون الخارجية وأقسامها والأسباب الدافعة إليها

في الحالات التي تضطر فيها دولة معينة (نامية) أن تتوقف عن سداد قروضها الخارجية، فإن الاهتمام ينصرف إلى محاولة استئناف سداد الأقساط، بغض النظر عن الوسائل الكفيلة بتحصين الدين نفسه[١].

وفيما يلي نعرض لمفهوم الدين الخارجي، وأقسامه، والأسباب الدافعة إليه، وذلك على النحو الآتي:

أولًا – مفهوم الدين الخارجي:

الديون الخارجية، هي الديون التي ترتب التزامات سدادها بذمة الدولة لصالح جهات أو أطراف أجنبية، قد تكون – هذه الجهات أو الأطراف – حكومة معينة من حكومات الدول أو منظمة من المنظمات الدولية أو مؤسسة من المؤسسات المالية الأجنبية[٢].

والديون الخارجية في حقيقة الأمر، لا تعدو أن تكون غير مسألة من المسائل المحاسبية تحدث كثيرًا في نطاق العلاقات الاقتصادية الخارجية بين حكومات الدول بعضها البعض، أو بينها وبين المنظمات الدولية أو المؤسسات المالية، بيد إن عدم التكافؤ المالي في اقتصاديات أطراف عقد الاقتراض، فضلًا عن عدم كفاءة الطرف المقرض على إدارة الدين في الوقت الحالي، جعل من هذه الديون مشكلة ومعضلة كبيرة، مما أساء إلى أوضاع الدين الخارجي، كما أساء إلى نزاهة بعض الدول المقترضة من جراء عدم قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية، أو على الأقل إدارته بصورة ناجحة، وخدمته خلال المدة الزمنية المقررة للوفاء به[٣].

كما يمكن اعتبار الديون الخارجية، ديونًا تنشأ على بعض من الكيانات الخاصة أو العامة، بسبب الاقتراض من الدول الأخرى، ويتمثل الدين العام الخارجي في الديون التي تقترضها الدولة من جهات أجنبية، وتكون بالعملات الصعبة، وفي إطار عقد قرض بين الحكومة وبين تلك الجهات الأجنبية[٤].

ويقصد برؤوس الأموال الأجنبية كافة المبالغ التي تدخل إلى البلد من الخارج، والمقصود بها هنا تلك الأموال المستخدمة في التنمية الاقتصادية، ويمكن تقسيم رؤوس الأموال الأجنبية التي تستخدم في تمويل التنمية الاقتصادية إلى أقسام عدة، منها، القروض، وهي التي تشمل كلًا من القروض العامة الحكومية الثنائية، والقروض الرسمية متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والقروض الخاصة، ومنها –

---

[١] جمال الناظر، مشكلة الديون الخارجية للدول النامية من دراسات البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد، المجلد ٦٤، العدد ٣٥٤، اكتوبر ١٩٧٣م، ص٣٠.

[٢] ناجي رديس عبد السعيدي، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: ٢١ السنــة الحادية عشرة، ٢٠١٧م، ص١٠٦٤.

[٣] د. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص١٠٤.

[٤] د. فالح نغميش مطر الزبيدي، الديون السيادية والبغيضة للعراق، مرجع سابق، ص٣٤.

كذلك - التمويل الرسمي، ويشمل مساعدات التنمية الرسمية الميسرة وغير الميسرة، مثل قروض البنك الدولي، ومنها أيضًا الاستثمارات الأجنبية، والتي قد تكون عامة تتعهد بها الحكومات أو المؤسسات التمويلية الدولية، أو خاصة عبر الشركات العابرة للقارات(١).

وقد وضعت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادية للتنمية والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، تعريفًا للدين الإجمالي في تاريخ معين، بأنه الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ(٢).

وتأسيسًا على ذلك، فإن الدين العام الخارجي هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دول أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج، أو من جهة حكومية او صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية، كما عرف البنك الدولي إجمالي الدين الخارجي بأنه: مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الأجنبية أو من خلال سلع أو خدمات، فالدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلد الذي يستحق الدفع للدائنين في خارج البلاد(٣).

ثانيًا - أقسام الديون الخارجية:

تتنوع الديون الخارجية إلى عدة أنواع أو أقسام، وذلك بحسب المدة، وبحسب أطراف عقد الدين الخارجي، وهو ما نبينه فيما يلي:

(١) أقسام الديون الخارجية من حيث فترة سدادها:

(أ) ديون قصيرة الأجل وهي تلك الديون المقترضة من البنوك التجارية، وتكون واجبة السداد خلال مدة أقصاها سنة، ويمكن تجديدها بموافقة البنوك المقرضة، وتتميز هذه القروض بارتفاع تكاليفها، ومن ثم يتعبن على الدولة النامية، ألا تلجأ إلى هذا النوع من القروض إلا للضرورة وفي أضيق الحدود ولفترة محدودة(٤).

(ب) ديون طويلة الأجل وهي الديون التي تكون واجبة السداد خلال عدة سنوات، تتراوح ما بين خمس إلى سبع سنوات إذا كانت من البنوك التجارية، وتتجاوز ذلك بكثير إذا كانت مقدمة من حكومات أو دول أو صناديق التنمية العربية والإقليمية والبنك الإسلامي وصندوق الأوبك، وتتميز هذه الديون بقلة تكلفتها عن الديون قصيرة الأجل(٥).

(٢) أقسام الديون الخارجية من حيث أطرافها:

(أ) ديون ثنائية: وهي الديون التي تقترضها دولة من دولة أخرى، وفي الغالب تكون ديون ميسرة أي بمبالغ تسدد على مدد طويلة وفائدة أقل، وقد ينص عقد القرض بين البلدين على مدة سماح، وهي المدة ما بين استلام القرض وحتى بداية السداد، كما قد يوجد في القرض منحة، وهو نسبة محددة من قيمة القرض، ويعتمد هذا النوع من الديون على ما بين البلدين من علاقات اقتصادية وسياسية(٦).

(ب) ديون متعددة الأطراف: وهي القروض التي تقترضها الدولة من المنظمات والمؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي، وفي الغالب تكون هذه القروض مشروطة – لا سيما في البلدان النامية – بشروط عدة، من أهمها رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع، والقيام بإجراء إصلاحات اقتصادية(٧).

(ج) ديون خاصة: ويقصد بها الديون التي تقترضها الدولة من البنوك التجارية، وتتسم هذه القروض بالصعوبة إذ تكون بنسبة فائدة مرتفعة ومدة سداد قصيرة، ولا يوجد بها فترة سماح ولا عنصر منحة(٨).

ثالثًا – أسباب تفاقم الديون الخارجية:

تنشأ الديون الخارجية، بسبب العجز الحاصل في الموارد المحلية، أو بسبب القصور الكبير في حجم المدخرات المحلية عن دورها في تغطية الحاجات اللازمة للموازنة العامة للدولة، وكذلك حاجة الدول إلى العملات الأجنبية؛ حيث إن هذه الحاجات لابد من تغطيتها من خلال اللجوء إلى مصادر أجنبية بغرض الحصول على التمويل اللازم لذلك، من خلال الاستدانة من الأفراد المقيمين خارج الدولة أو من الحكومات والمؤسسات المالية أو المنظمات الدولية(٩)، ومن السمات الأساسية في البلدان النامية اعتمادها على تدفقات الأموال الخارجية، لتمويل مشروعاتها الاستثمارية، فقد حصلت العديد من هذه البلدان على تدفقات مختلفة من رؤوس الأموال، وهي الآن غارقة في ديونها الخارجية(١٠).

وهناك العديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، ومنها:

(١) الأسباب الداخلية:

(أ) التوجه إلى الاستثمار الكثيف: وذلك من أجل التنمية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تستطيع المدخرات المحلية توفيرها، مما اضطر الدول النامية إلى الاقتراض، وإن كانت بشروط صعبة.

(ب) الفساد الإداري والمالي: والذي يتمثل في تهريب جزء من رؤوس الأموال إلى الخارج من قبل أصحاب السلطة والنفوذ.

---

(١) يالجين فاتح سليمان، آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية: دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٣، العدد١، ٢٠١٣م، ص١٠٠ وما بعدها.

(٢) عبدالغفار فاروق عبد الغفار، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية: دراسة الحالة المصرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ١٧، ٢٠١٧م، ص٤٤.

(٣) أشرف محمد دوابة، أزمة الدين العام المصري – رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة - مصر، ص٧.

(٤) محمد محروس إسماعيل، مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو ١٩٨٥م، ٣٥٤.

(٥) د. محمد محروس إسماعيل، مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، مرجع سابق، ٣٥٤.

(٦) فالح نغميش مطر الزبيدي، الديون السيادية والبغيضة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد١٦، العدد٥٨، ٢٠١٨م، ص٣٤.

(٧) المرجع نفسه، ص٣٥.

(٨) المرجع نفسه، ص٣٥.

(9) Siman Gray,"The Management of Government for Central Banking Studies of England", Hand Book IN Central, no :5,May 1996, p.p5-12.

(١٠) ناهدة عزيز مجيد الخفاجي، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٥م، ص٣.

(ج) سوء توظيف القروض: يؤدي سوء التخطيط أو سوء استخدام القروض في غير أماكنها الصحيحة وسيلة من وسائل عدم الاستفادة من القروض، وبالتالي عدم مساهمتها في التنمية مما يؤدي إلى تراكم تلك القروض، وقد لاحظنا أن هناك العديد من الدول النامية التي تستغل مبالغ القروض في دعم المؤسسات العسكرية أو استيراد السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى تراكم تلك الديون مع فوائدها، وتكون عبئاً على الاقتصاد الوطني.

(د) تمويل العجز الحاصل في الموازنة بالاقتراض: وذلك دون محاولة إيجاد حل لهذه الحالة بتصحيح هيكل الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويحدث العجز في الموازين العامة نتيجة الاختلالات الهيكلية، وكذلك سياسات التمويل بالعجز، فضلًا عن العجز المستمر في موازين المدفوعات[١].

(٢) الأسباب الخارجية:

(أ) ارتفاع صعوبة شروط القروض الممنوحة من حيث سعر الفائدة ومصدر القروض: حيث إن المصادر الخاصة تفرض شروطًا أشد وطأة على البلدان النامية من حيث سعر الفائدة وفترة السماح وفترة الاسترداد، وبالتالي يكون على البلدان النامية أن تتكبد مبالغ إضافية عبر السنين، مما يؤدي بخدمة الديون أن تمثل نصيباً مهمًا من صافي الديون، ويصل الأمر في بعض البلدان إلى حد الاقتراض لتسديد ديون أخرى.

(ب) انخفاض أسعار المواد الخام: طالما أن أغلب صادرات البلدان النامية من المواد الخام والأولية، والتي تعاني من انخفاض في أسعارها مقارنة مع أسعار المواد المصنعة، فضلًا عن التضخم العالمي الذي يؤدي إلى تآكل جزء من قيمة تلك الصادرات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات الدول النامية، وبالتالي تفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ثم اللجوء إلى الديون الخارجية.

(ج) التقلبات في الاقتصاد العالمي ما بين الركود والانكماش: حيث إن الدول النامية لا بد وأن تندمج مع الاقتصاد العالمي، ويتأثر بما يحصل من تغيرات في بنية الاقتصاد نتيجة التبعية التجارية والتكنولوجية وحتى الغذائية للعالم الخارجي[٢].

رابعًا - التمييز بين الديون العامة السيادية والديون الخارجية للدولة:

يجب التفرقة بين الديون العامة السيادية والديون الخارجية للدولة؛ حيث إن انعكاسات تلك الديون – بنوعيها - على اتجاهات الاقتصاد الكلي تختلف باختلاف نوع الدين، وما إذا كان دينًا سياديًا أم خارجيًا، كما تعتمد المتغيرات الاقتصادية على الطبيعة الهيكلية لكل نوع من هذه الديون، فالديون العامة السيادية، هي الديون التي تتقاضاها وتلتزم بها الدولة حصرًا، أي أن نطاقها يكون قاصرًا على الدول فحسب، سواء كانت تلك الديون خارجية أو داخلية أو كانت من النوعين معاً، ومن ثم يمكن القول بأن الديون الخارجية، تشمل جميع الديون العامة السيادية، بالإضافة إلى الديون التي يقترضها القطاع الخاص من الخارج، كالديون المصرفية، وديون المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن ثمة تفرقة واضحة بين الديون الخارجية والديون المملوكة خارجيا؛ حيث يمكن لغير المقيمين امتلاك جزءًا من الديون المحلية؛ حيث يحدث في كثير من الأحيان أن يقوم غير المقيمين كالبنوك المركزية - في بعض الدول - بشراء كميات كبيرة من أذونات الخزانة لدولة معينة من الدول، من خلال الأسواق المفتوحة[٤].

خلاصة القول: إن الديون بنوعيها – الداخلية والخارجية – وإن كان لها آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الآثار يقابلها – من وجهة نظرنا العديد من الآثار السلبية، لا سيما إذا استخدمت هذه الديون في غير مجالات التنمية.

المطلب الثاني

مفهوم الموازنة العامة وأساليبها ومراحل إعدادها

الموازنة العامَّة ضرورةً لازمةً لا بُدَّ منها لكلِّ دولةٍ، فبغيرها يصعب تسييرُ الوزارات والهيئات والمؤسَّسات الحكوميَّة سيرًا منتظمًا بانتظام واضطراد، وبدونها تعجز الدولةُ عن القيام بالوظائف الموكلة إليها، وبدون الموازنة العامة يصعب إدارة الاقتصاد الوطنيّ، وتوجيهه في الاتِّجاه المخطَّط له، فالموازنةُ العامَّةُ هي المحورَ الذي تدور حوله كافة أعمال الدولة ونشاطاتها، في جميع المجالات على اختلاف أنواعها[٥].

أولًا - مفهوم الموازنة العامَّة :

تُعَدُّ الموازنةُ العامَّة للدولة واحدةً من الحقول العلميَّة المهمَّة، التي تتلاقى في ضوئها العديدُ من التخصُّصات العلميَّة المختلفة، في تناغمٍ وانسجامٍ يُثري البحث العلميَّ ويثَّمِن دوره، فالموازنة العامَّة ليست حكرًا على تخصُّصات مجالات علميَّةٍ بعينها، مثل مجال علم الاقتصاد أو علم إدارة الأعمال، وإنما تدخل في نطاق حدود مجالات علميَّة عديدة[٦].

والموازنة بوجهٍ عامٍّ: تعني المخطَّط الماليَّ أو خطَّة التحرُّك؛ حيث تترجم الخطط الاستراتيجيَّة بمصروفاتٍ قابلةٍ للقياس وبعوائد متوقَّعة في مُدَّة زمنيَّة معيَّنة[٧]، أما الموازنة العامَّة، فهي عبارة عن خطَّة تشتمل على تقديراتٍ خاصَّةٍ بنفقات الدولة وإيراداتها، خلال فترةٍ زمنيَّةٍ مقبلةٍ، وفي الغالب خلال عامٍ؛ بُغيةَ تحقيق أهداف السُّلطة السياسيَّة في الدولة[٨]، وهو ما يعني أنَّ الموازنة العامَّة تمثل خطَّةً ماليَّةً سنويَّةً، للحكومة المركزيَّة، يتمُّ إقرارها والموافقة عليها من قبل السُّلطة التشريعيَّة، بموجب قانونٍ يخوِّل السُّلطة التنفيذيَّة في الإنفاق طبقًا لأحكامه،

---

[١] يالجين فاتح سليمان، آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية: دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا، مرجع سابق، ص١٠٧ وما بعدها.

[٢] المرجع نفسه، ص١٠٨.

[٣] جليل شيحان ضمد البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن، ٢٠١٣م، ص٤.

[٤] ناجي رديس عبد السعيدي، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مرجع سابق، ص١٠٦٥.

[٥] د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامَّة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمَّان – الأردن، ٢٠٠٨م، ص٣.

[٦] سلوى شعراوي جمعة، أحمد دسوقي محمد إسماعيل، الموازنة العامَّة - اتجاهات ورؤى جديدة، مجلة النهضة، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، المجلد ٥، العدد الأول، يناير ٢٠٠٥م، ص١٦١.

[٧] إعداد موازنة – حلول ناجعة لكل التحديات اليوميَّة، من مطبوعات كلية هارفاد لإدارة الأعمال، نقله إلى العربية: هيثم نشواتي، وأيمن طباع، الطبعة العربيَّة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١١م، ص١٩.

[٨] طاهر الجنابي، دراسات في الماليَّة العامَّة، الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، ١٩٩٠م، ص٢٧٠.

مع إلزام هذه السُّلطة بضرورة تحصيل الإيرادات، وفقًا لأحكام هذا القانون ومن خلال الوسائل الموضَّحة به، والعمل على تحقيق أهداف الدولة[١].

ثانيًا – عناصر الموازنة العامة: ومما تقدم يمكن القول بأنَّ الموازنة العامَّة لها ثلاثة عناصر:
العنصر الأول – التنبُّؤ: حيث تتضمَّن وثيقة الموازنة العامَّة بيانًا مفصَّلًا لما تتوقَّعه الحكومة من نفقاتٍ لازمة؛ لضمان إشباع الحاجات العامَّة، ولكفالة حسن سير المرافق والخدمات العامَّة خلال فترة سريانها، وتشتمل في الوقت نفسه على بيانٍ آخر يتضمَّن تقدير السُّلطة العامَّة لما سوف تحصل عليه من موارد لازمةٍ لتغطية النفقات والأعباء الماليَّة[٢].
العنصر الثاني – الإجازة :حيث تقوم السُّلطة التشريعيَّة في البلاد الديمقراطيَّة، باعتماد مشروع الموازنة العامَّة للدولة، الذي أعدَّته السُّلطة التنفيذيَّة، فتجيز توقُّعات النفقات والإيرادات العامَّة التي تتضمَّنها جداول الموازنة، كما تقرُّ في الوقت ذاته أولويَّات الاختيار الحكومي[٣].
العنصر الثالث – الطبيعة المركَّبة للموازنة العامَّة: فإنَّ الموازنة العامَّة بما تتضمَّنه من تقدير وإجازة لأعباء وموارد الدولة، تعدُّ في الواقع عملًا سياسيًّا واقتصاديًّا، إضافةً إلى كونه عملًا ماليًّا[٤].

ثالثًا - أهميَّة الموازنة العامَّة:
تختصُّ الموازنة العامَّة بالأموال العامَّة التي لا تختصُّ بفردٍ دون آخر، بل هي لعموم الناس، ومن المعلوم أنَّ السياسة الماليَّة في الدولة تعمل على تحقيق عدَّة أهداف من خلال ما يعرف بالأدوات الماليَّة، وتتمثل هذه الأدوات في الإيرادات العامَّة والنفقات العامَّة، ومن ثَمَّ تُعَدُّ سياسة الموازنة هي سياسة ماليَّة تتحقق من خلال تكييف الحكومة للعلاقة بين جانبي الإيرادات والمصروفات لغرض تحقيق أهدافٍ معيَّنة، ومن ثم فإن هذه العلاقة تظهر من خلال الموازنة العامَّة، والتي تُعَدُّ بمنزلة خطَّة مستقبليَّة تتضمَّن النفقات العامَّة والإيرادات العامَّة ومصادر تمويلها.[٥]

رابعًا - أساليب إعداد الموازنة العامَّة:
مرَّت أساليب إعداد الموازنة العامَّة بعدَّة مراحل، وقد جاءت هذه المراحلُ متوافقةً مع الهدف من استخدام الموازنة ومع متطلبات المرحلة التي يتمُّ فيها تطبيق مبدأ الموازنة، ففي بداية الأمر اهتمَّت الموازنة بشكلٍ كبيرٍ بالجانب الرقابيّ عن اهتمامها بالجانب التخطيطيّ والبرمجة؛ حيث كانت الموازنة تُستخدم في مرحلتها الأولى كأداةٍ تسهم في تسيير الأعمال والرقابة عليها، ثم استُخدمت في المرحلة الثانية بعد ذلك كأداة لبسط السيطرة الإداريَّة والتنفيذيَّة ومحاربة التضخُّم والكساد، أمَّا في مرحلتها الثالثة، فقد استُخدمت كأداة للتخطيط والبرمجة، ووفقًا لأهداف تحقيق هذه المراحل، فإن الموازنة العامة مرَّت في إعدادها بعدَّة أساليب، نشير إليها فيما يلي:
(١) الأساليب التقليديَّة (موازنة البنود): ويطلق عليها أحيانًا موازنة الاعتمادات (Traditional Budget)، ويمكن اعتبارها من أقدم أنواع الموازنات، والتي ما زالت مسيطرةً على معظم موازنات دول العالم، ومنها العراق، ويستند مبدأ إعدادها على أساس تقدير النفقات وفقًا لبنودٍ معيَّنةٍ، يمثِّل كلٌّ منها نوعًا من أنواع الصرف؛ لذلك فإنَّ المُدْخَلات لهذه الموازنة تعدُّ أنواع المصروفات وتوزع على مستوى الوحدات المنفذة، ويجري تقسيم هذه المصروفات إلى فقرات أكثر تفصيلًا، كالمرتبات وما يتعلق بها، والسلع وأنواعها، والصِّيانة[٦].
(٢) موازنة التخطيط والبرمجة: يمثِّل هذا النوع من الموازنات خطَّةً يتمُّ من خلالها توضيح الأهداف المحدَّدة للوحدات في صورة برامج ومشروعات محدَّدة، ووفقًا لهذا البرنامج يتمُّ تبويب الموازنة، طبقًا للوظائف الأساسيَّة للوحدات، ثم بعد ذلك يتمُّ تحديد البرامج المدرجة تحت كلِّ وظيفةٍ من الوظائف، وفي هذه الحالة يجوز للإدارة الواحدة تنفيذ برنامج أو أكثر من هذه البرامج، ومن ناحيةٍ أخرى يجوز لأكثر من إدارة تنفيذُ برنامج واحد، ثم يتمُّ التبويب طبقًا لطبيعة النفقة، وهو ما يُقصد به أنَّه عند التنفيذ لا بُدَّ من تمويل البرامج، ووفقًا لهذا التنفيذ يتمُّ إدراج اعتمادات كلِّ برنامج طبقًا لطبيعته[٧].
(٣) موازنة الأساس الصفري: وتأتي هذه الموازنة اشتقاقًا من موازنة التخطيط والبرمجة، وتتضمَّن هذه الموازنة العديد من الخطوات الأساسيَّة، منها تحديد وحدة القرار، والتي تمثل البرامج الرئيسة أو الفرعيَّة التي تتكوَّن منها موازنات النفقات الجارية للوحدة الحكوميَّة، والتي تمثل كلٌّ منها نشاطًا أو برنامجًا مهمًّا، ومنها كذلك تحديد الحِزَم القراريَّة حيث يتم تقسيم أنشطة وحدة القرار إلى مجموعات، وتضم أولها الأنشطة ذات الأسبقيَّة الأولى، بينما تضمُّ المجموعة الثانية الأنشطة ذات الأولويَّة الثانية في الأهميَّة، أما الثالثة فإنها تعمل على ترتيب الحِزَم القراريَّة ترتيبًا تفاضليًّا، وذلك من خلال وضع وتقييم البدائل اللازمة لتحقيق الأهداف، تمهيدًا لاختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف، وعلى ذلك فإنَّ نظام الموازنة الصفريَّة، هو: النظام الذي يُعيد النظر عند تقييم البرامج وتحديد مستويات الأداء، في كافَّة المشروعات والبرامج، سواء الجديدة أو القائمة، وهو نظامٌ يمثِّل تخطيطًا من أعلى إلى أسفل[٨].

---

[١] إسماعيل حسين احمرو، المحاسبة الحكوميَّة من التقليد إلى الحداثة، ط١، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ٢٠٠٣م، ص٦٥ وما بعدها.
[٢] المرجع السابق، ص٣.
[٣] المرجع السابق، ص٤.
[٤] المرجع السابق، ص٥.
[٥] فريد أحمد عبد الحافظ غنام، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، ٢٠٠٦م، ص١٨ وما بعدها.
[٦] د. حسن عبد الكريم سلوم، د. محمد خالد المهايني، الموازنة العامَّة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة - دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، ٢٠٠٧م، ص١٠٥ وما بعدها.
[٧] د. حسن عبدالكريم سلوم، د. محمد خالد المهايني، الموازنه العامَّة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة - دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مرجع سابق، ص١٠٧.
[٨] عاطف أندراوس، الاقتصاد المالي العام، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، ٢٠٠٩م، ص٦٠٧.

(٤) الموازنة التعاقديَّة ظهر هذا النوعُ من أنواع الموازنات طبقًا لتغيُّر دور الدولة الحديثة، باعتبارها نظامًا حديثًا لعقد الصفقات بين الحكومة المركزيَّة ومكوِّنات القطاعين العامّ[١] والخاصّ[٢]؛ حيث يمثل نظام الموازنة التعاقديَّة محاولة لإعادة تشكيل الموازنة العامَّة، على أساس من القول بأنها نظامٌ لعقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزيَّة، وفي هذا النظام تقوم الحكومة بطرح مشروعاتها وبرامجها المستقبليَّة أمام الجميع (قطاع خاص وعام)، وذلك لتحديد الأطراف والتعاقد مع تلك الجهات التي يمكنها تنفيذ المشروعات والبرامج بأقل تكلفةٍ ممكنةٍ، وفي الوقت المناسب، بشرط تحقق هذه المشروعات والبرامج، ما يتمُّ التخطيط له من أهداف بدقَّةٍ[٣].

خامسًا - مراحل إعداد الموازنة العامَّة:

تمرُّ دورة إعداد الموازنة العامَّة بأربعة مراحل، تبدأ بمرحلة التحضير لإعداد هذه الموازنة العامَّة، ثم بعد ذلك تأتي مرحلةُ إقرار وتصديق التقديرات العامَّة أو مرحلة الاعتماد، وذلك قبل أن تدخل الموازنة مرحلة التنفيذ والرقابة، ومن ثَمَّ نبدأ بالتعرُّض لمرحلة التحضير لإعداد الموازنة، ثم نتبعها بمرحلة اعتماد الموازنة، ومن ثَمَّ مرحلة تنفيذها، وأخيرًا مرحلة الرقابة على الموازنة، وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى - مرحلة التحضير لإعداد الموازنة:

اختلفت وتنوعت تجاربُ الدول من ناحية السُّلطة أو الجهة التي تتولَّى القيام بإعداد وتحضير الموازنة العامَّة للدولة[٤]، وباستقراء هذه التجارب، نجد أنَّ الغالبيَّة العُظمى من دول العالم، يقع فيها عبءُ إعداد الموازنة العامَّة على عاتق السُّلطة التنفيذيَّة، وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أنَّ مرحلة تحضير وإعداد الموازنة تستوجب ضرورة توافر العديد من المعلومات والبيانات المتنوعة، ومن ثَمَّ فإن السُّلطة التنفيذيَّة باعتبارها المسؤولةَ عن الإدارات والأجهزة التي تقوم برسم برامج الأعمال المستقبليَّة، وتتجمع لدى الإدارة العامَّة المعلومات والإحصاءات الخاصَّة بجميع القطاعات والنشاطات المختلفة والأوضاع الاقتصاديَّة والماليَّة، وهو ما يعني أنَّ السُّلطة التنفيذيَّة أقدرُ من السُّلطة التشريعيَّة بالقيام بتحضير وإعداد الموازنة[٥].

الأمر الثاني: أنَّ السُّلطة التنفيذيَّة هي التي تتحمَّل المسؤوليَّة الكاملة عن تنفيذ هذه الموازنة، فكان قيامها بإعدادها من الأمور الضروريَّة[٦].

المرحلة الثانية - مرحلة الاعتماد: تختلف مرحلةُ اعتماد الموازنة والتصديق عليها عن مرحلة تحضيرها وإعدادها، باعتبار أنَّه يتمُّ طرحُها على السُّلطة التشريعيَّة؛ حيث تملك هذه الأخيرةُ الحقَّ في اعتماد الموازنة العامَّة والتصديق عليها من عدمه، وإذا كانت مرحلة إعداد الموازنة تتَّسم بالسريَّة التامَّة وعدم الاطلاع على تفاصيلها، إلا أنها تتَّسم بالعلانية والشفافية في مرحلة الاعتماد؛ حيث يتمُّ مناقشتُها علانيةً[٧].

المرحلة الثالثة - مرحلة التنفيذ: مرحلة تنفيذ الموازنة هي المرحلةُ التي تبدأ من وقت تبليغ جهات التنفيذ بالموازنات المقرَّرة لكلٍّ منها، والتي تمَّ اعتمادُها والتصديق عليها، وتنتهي الموازنة بغلق هذه الجهات للحسابات الخاصَّة باليوم الأخير من السنة الماليَّة المُنصرمة، وإعداد الحساب الختاميّ لعمليَّة التنفيذ للسنة ذاتها، وتقوم السُّلطة التنفيذيَّة بتنفيذ الموازنة بتوزيع النفقات، وتقدير الإيرادات، وما يتعلَّق بعمليَّات الخزانة، باعتبارها تمثِّل حلقةَ الوصل بين ما يتمُّ تحصيلُه وما يجب إنفاقُه[٨]، وبعد أن يتمَّ إقرارُ الموازنة من السُّلطة التشريعيَّة وإصدار قانونٍ للعمل بها، تبدأ مرحلة التنفيذ من خلال العمليَّات التي يتمُّ من خلالها تحصيل المبالغ الواردة من الإيرادات وإنفاق المبالغ الواردة في النفقات العامَّة، وتجدر الإشارة إلى أنَّه كلَّما كان تحضير وإعداد الموازنة مُحْكمًا، كلما كان تنفيذ الموازنة دقيقًا ومتطابقًا مع الواقع العمليّ، وتمتدُّ عمليَّة التنفيذ إلى المتابعة والرقابة حتى تستطيع الدولة من خلالها تعديل سياسة الإيراد وسياسة الإنفاق في الوقت المناسب، متى تطلَّب الأمرُ ذلك[٩].

المرحلة الرابعة - مرحلة الرقابة على التنفيذ: تخضع السُّلطة التنفيذيَّة للمراقبة، وذلك إذا خرجت عن الحدود المرسومة لها من جانب السُّلطة التشريعيَّة، وتتمثَّل الرقابة في ضرورة تنفيذ موازنة الدولة بما تشتمل عليه من نفقاتٍ وإيراداتٍ في إطار حدود ما أقرَّته السُّلطة التشريعيَّة متمثلةً في مجلس النواب، وتكمن أهميَّة الرقابة في التأكُّد من حسن إدارة الأموال العامَّة، وحسن سير المرافق العامَّة بانتظام واضطراد، والتأكُّد من مدى توافق تقديرات الإيرادات والنفقات مع ما يتحقَّق منها فعليًّا[١٠]، شريطة أن يتمَّ التنفيذُ في إطار الحدود والتوجيهات العامَّة التي أصدرتها السُّلطةُ التشريعيَّة[١١].

---

[١] انظر: د. صفاء فتوح جمعة، مبادئ الحوكمة في قانون الخدمة المدنيَّة رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م – الكتاب الأول – دراسة قانونيَّة تحليليَّة لقانون الخدمة المدنيَّة رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م في ضوء مبادئ الحوكمة ومدى تطبيق قانون الخدمة المدنيَّة لمبادئ الحوكمة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة – مصر، ٢٠١٨م، ص٨٢.

[٢] عرفت المادة الأولى من القانون المصري رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠م بشأن إصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسيَّة والخدمات والمرافق العامَّة، أن: "القطاع الخاص: الشخص الاعتباري المصري أو الأجنبي الذي تقل نسبة مساهمة المال العام المصري في رأسماله عن (٢٠%)، والتحالف بين اثنين أو أكثر من الأشخاص الاعتبارية المصريَّة أو الأجنبيَّة الذي تقل نسبة مساهمة المال العام فيه عن (٢٠%)".

[٣] عاطف أندراوس، الاقتصاد المالي العام، مرجع سابق، ص٦١٦.

[٤] د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامَّة، مرجع سابق، ص٧٦.

[٥] المرجع السابق، ص٧٨.

[٦] زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامَّة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، ودار نيبور للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٣م، ص٧٧.

[٧] مؤيد عبدالرحمن الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامَّة، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٢م، ص١٠٩.

[٨] طاهر الجنابي، دراسات في الماليَّة العامَّة، الجامعة المستنصرية، مرجع سابق، ص٣٠٠ وما بعدها.

[٩] مشتاق طالب محمد، أهميَّة التحوُّل من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامَّة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، المجلد ١، العدد ٢٤، السنة ٢٠١٩م، ص٩ وما بعدها.

[١٠] عادل أحمد حشيش، أساسيات الماليَّة العامَّة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، ط١، دار النهضة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م،ص٣٠٨.

[١١] سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات الماليَّة العامَّة، ط١، دار دجلة، عمان- الأردن، ٢٠١١م، ص٢٢٢.

وفي ختام عرضنا للموازنة العامة وما يتعلق بها، فإننا نعرض لنموذج تطبيقي لموازنة جمهورية العراق ٢٠٢١م، وكيف يتم توزيعها، وفقًا للمتوقع من الإيرادات العامة، في مقابل ما سوف يتم تنفيذه من النفقات العامة، وعلى ذلك فإنه طبقًا للقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ "الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١"[١]. فإننا نورد الجدول الآتي:

جدول رقم (١)

الموازنة العامة للعراق ٢٠٢١م

ت	المفرادات	المبلغ (ألف دينار)
١= (أ+ ب)	إجمالي الإيرادات	320141984101
أ	الإيرادات النفطية	81.171.112.500
ب	الإيرادات غير النفطية	20.149.029.484
٢= (ا+ب)	إجمالي النفقات	129.993.009.291
أ	النفقات الجارية (تشغيلية، برامج خاصة، مديونية)	100.856.139.482
ب	إجمالي النفقات الرأسمالية = (رأس مالية موجودات + استثمارية محلية + استثمارية قروض)	29.136.869.809
-	نفقات رأسمالية.	531.000.000
-	الإنفاق الاستثماري من -الخزينة -لعامة.	23.532.569.809
-	الإنفاق الاستثماري عن طريق القروض الأجنبية	4.573.300.000ا
-	الإنفاق الاستثماري عن طريق المصرف العراقي للتجارة ومصرف الرشيد والرافدين	500.000.000
٣	إجمالي العجز المخطط	28.672.867.307
	تمويل الفجوة المالية (العجز)	
أ	خصم حولات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي	5.649.409.860
ب	الرصيد المدور في حساب وزارة المالية	1.000.000.000
ج	قرض المصارف الحكومية (الرشيد، الرافدين، المصرف العراقي للتجارة)	500.000.000
د	سندات وطنية	8.500.000.000
ه	قرض البنك الدولي لتمويل العجز	1.750.000.000
و	قرض صندوق النقد الدولي لتمويل العجز	5.950.000.000
ح	قرض الصندوق السعودي للتنمية	26.100.000
ط	قرض مؤسسة ضمان الصادراتUKEF البريطانية لتمويل مشاريع البنى التحتية	217.500.000
ي	قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتمويل العجز	750.157.447
ك	قرض JBIC الياباني	58.000.000
ل	قرض البنك الدولي/ مشاريع	600.300.000
خ	الاقتراض من بنك الاستيراد والتصدير الكوري أو بضمانته	145.000.000
م	قرض وكالة التعاون الأمني والدفاع الأمريكية	72.500.000
ن	قروض بضمانة مؤسسات ضمان الصادرات الدولية لشراء الأسلحة والاعتدة	145.000.000
ف	الاقتراض من الحكومة الفرنسية والوكالة الفرنسة للتنمية	87.000.000
س	قرض بنك KFW الألماني	101.000.000
ع	الاقتراض من البنوك الأجنبية بضمانة EKN السويدية	87.000.000
ص	قروض الوكالة اليابانية JICA مشاريع	1.138.250.000
ق	الاقتراض من مؤسسة الصادرات الأمانية	145.000.000
ر	قروض مشاريع الصيانة لوزارة الكهرباء بضمانة مؤسسة	145.000.000
ش	الاقتراض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	87.000.000
ت	الاقتراض من وكالة الصادرات البريطاني UKEF لتمويل وزارة الكهرباء	174.000.000
ث	قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	7.250.000
ع	قرض البنك الإسلامي للتنمية IDB	31.900.000
غ	القرض الصيني SINO-SURE	1.015.000.000
ي	قرض المصرف العراقي للتجارة لتمويل مشاريع وزارة الكهرباء والموارد المائية	290.000.000

المصدر: القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ "الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١م.

[١] الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٦٢٥، ٢٩ شعبان ١٤٤٢ه/ ١٢ نيسان ٢٠٢١م السنة الثانية والستون.

بالاطلاع على قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١ السابق، وعلى الجدول رقم (١) الوارد بذات القانون يتبين لنا أن العراق يعتمد بشكل كبير جدًا على القروض بنوعيها (الداخلية والخارجية)؛ حيث بلغ إجمالي هذه القروض 9036000000 ألف دينار عراقي، أي (تسعة ترليون وستة وثلاثون مليار دينار) ولكن نلاحظ اعتمادها على القروض الخارجية بشكل أكبر من القروض الداخلية، وهو ما يترب عليه بالضرورة عجز في الموازنة نتيجة لتراكم هذه الديون وفوائدها التأخيرية.

المطلب الثالث

تطورات الدين الخارجي وأثره على الموازنة العامة في العراق

إن استمرار العجز في موازين المدفوعات للبلدان العربية، إنما يعبر عن الخلل الهيكلي في اقتصاديات تلك البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الأولية أساسًا، واستيراد المواد الاستهلاكية الأساسية، والسلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج، وشهد الميزان التجاري العربي انخفاضًا كبيرًا في مستوى تغطية الصادرات للاستيرادات؛ وهذا الخلل – من وجهة نظرنا - لا بد أن يؤدي إلى تدهور في شروط التبادل التجاري مع الخارج، نتيجة ميل أسعار المواد الأولية بالتذبذب، وقد يؤدي إلى الانخفاض والارتفاع المستمر في أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية، وهذا هو جوهر قضية التنمية في البلدان النامية[١]. ويمكن توضيح تطور الدين العام في العراق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

تطور الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٧) مليون دينار

السنة	الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين إلى الناتج المحلي	قيمة تطور الدين العام	نسبة تطور الدين العام
2012	65150250	245200000	% 57.2	-35404230	-35.21%
2013	62986154	267400000	% 56.2	-2164096	-3.32%
2014	82133170	260600000	% 52.3	19147016	30.40%
2015	104331502	191700000	% 42.5	22198332	27.03%
2016	142455750	196500000	% 50.7	38124248	36.54%
2017	154608200	226000000	% 41.6	12152450	8.53%

المصدر:عمار عبدالهادى شلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية: العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد١٢، العدد ٢٨، ٢٠٢٠م، ص٩.

وبنظرة تحليلية لبيانات الجدول السابق، يتبين لنا أن حجم الدين العام بنوعيه (الداخلي والخارجي)، في العراق، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم معرفة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضًا نسبة التطور الحاصل في حجم الدين العام، خلال هذه السنوات؛ حيث تشهد أقل حجم للدين؛ إذ بدأت نسبة تطور الدين العام، سنة 2012 بـ (35.21%-) حتى وصلت لأقل معدل لها سنة ٢٠١٧ لتصل إلى (8.53%-)، وهو ما يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني في العراق، إذ يؤدي تراكم الديون إلى السلبيات التي أشرنا إليها في مستهل هذه الدراسة، وهنا نثبت ما قد نوهنا إلى معالجته في إشكالية الدراسة.

ونشير في هذا الصدد، إلى أن الدين الخارجي يشغل قدرًا كبيرًا من حجم الدين العام في البلدان النامية، بيد أن الاعتماد على القرض الخارجي، لا يمكن تبريره على أساس الإفراط في الدين أو الإقراض الداخلي يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، ومزاحمة القطاع الخاص، وإنما يجب النظر إلى الجانب الآخر، وهو أن تطوير الدول في مراحلها الأولى، تكون في حاجة ماسة إلى مثل هذه القروض الحارجية؛ حيث إن الاقتراض الداخلي وحده لا يكفي لتمويل استثمارات الدول وتطورها[٢].

وتأسيسًا على ما تقدم، يمكن القول: إن مسألة الدين الخارجي تعتبر من المسائل الشائكة التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، إذ لا خلاف أن مواجهة عجز الموازنة من الأمور بالغة الأهمية، لا سيما إذا كان هذا العجز كبيرًا ومتناميًا، وكان يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، وعلى وجه الخصوص إذا كان لهذا العجز علاقة واضحة وجلية بالدين الخارجي، وما يترتب عليه من مشاكل وضغوط خارجية[٣].

كما نؤكد أن الديون الخارجية تمثل – في حد ذاتها - عبْءًا نقديًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني في الأمد القريب والبعيد على حد سواء، ويتحدد الدين العام الخارجي الذي يمكن الحصول عليه بمتغيرات اقتصادية ونقدية ومالية متعددة، فقاعدة الموارد وسعر الفائدة والعجز المخطط للموازنة العامة تلعب دورًا بالغ الأهمية في تحديد الحجم الأقصى للدين العام الذي يمكن الحصول عليه من الاقتصاد الوطني، وعلى ذلك فإن علاقة الدين الخارجي بالأساس النقدي تنطلق من اثر الدين الخارجي على الاحتياطيات النقدية في الجهاز المصرفي، إذ نلاحظ أن التغييرات في الدين العام الخارجي قد تكون سببًا في التغييرات في الأساس النقدي[٤].

وفي هذا الصدد نشير إلى أن عجز الموازنة العامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين العام، ويرتبط عجز الموازنة العامة الممول بالإصدار النقدي بمعدلات التضخم في الاقتصاد حسب النظرية النقودية، ويرتبط مفهوم الدين العام بالعجز في الموازنة العامة، فكل عجز في الموازنة هو تدفق نقدي جديد يطرأ عندما يتجاوز الإنفاق الحكومي نسبة الزيادة الضريبية، فعندما تواجه الحكومة عجزًا في الموازنة العامة، فإنه يتعين عليها الاقتراض من الجمهور لسداد التزاماتها المالية بإصدار سندات الدين العام، والتي تتعهد بها الحكومة سداد ما تدين به في المستقبل، ويتألف الدين الحكومي والذي يطلق عليه في بعض الأحيان بالدين العام من المجمل أو الكل المتراكم من القروض الحكومية السابقة[٥].

---

[١] د. صباح نعمة علي، واقع المديونية العربية في ظل تحديات الاقتصاد العربي، مجلة المستنصرية للدرسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدرسات العربية والدولية، العدد٥٨، ٢٠١٧م، ص١٧٩.

[٢] محمد عباس محمد على إبراهيم، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر ١٩٩٤-٢٠١٨، المجلة العلمية للدرسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢١م، ص٩٥.

[٣] د. إيمان عبداللطيف محمد، أثر الدين العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣م، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ١٨، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٧م، ص٣٠.

[٤] باسم خميس عبيد، تقدير أثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٥، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٩، العدد ١٩، ٢٠١٧م، ص١٥٧.

[٥] باسم خميس عبيد، تقدير أثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الإقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٥، مرجع سابق، ص١٥٨ وما بعدها

وتأسيسًا على ذلك، فإن عجز الموازنة في الدول النامية - غالبًا ما - يؤدي إلى الاقتراض الخارجي، إذا ما عجز الاقتراض الداخلي عن وفاء الحكومة بموازناتها المعتمدة[١].

وهنا يبرز دور المساعدات الأجنبية، والتي تتمثل في كافة التدفقات النقدية والعينية التي تحصل عليها الدولة المستقبلة، وفقًا لشروط وقواعد ميسرة بعيًدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة، فهي لا تتضمن أي التزام بالدفع لاحقًا، وغالبًا ما يكون الغرض من هذه المنح هو مساعدة الدول الخارجة من أزمة اقتصادية أو بهدف تحقيق تنمية اقتصادية فيها، ويلتزم متلقو المنح بإنفاقها على أغراض تكوين رأس المال الثابت أو في مشاريع استثمارية محددة[٢].

ولا يفوتنا في هذا المقام، أن نشير إلى دور الإيرادات العامة، وما تقوم به الحكومات في الوقت الراهن من مهام اقتصادية واجتماعية عديدة، فهي بصدد إنجاز تلك المهام بحاجة إلى تهيئة التمويل المناسب لتغطية التزاماتها فمن بيانات الجدول (10) والشكل (12) يتضح – لنا - أن الإيرادات العامة قد سجلت (66470.3) مليار دينار عام 2015 لتنخفض خلال عام 2016 لتسجل (54409.3) مليار دينار، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، والتي بلغت في عام 2016 (44267.1) مليار دينار مقارنة بالعام السابق إذ سجلت (31512.6) مليار دينار، كما كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة، وهو ما أسهم في زيادة نسبة العجز فيها بسبب الاعتماد الشبه الكامل على إيرادات النفط، إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب، وزيادة نفقات إيواء ودعم النازحين في المخيمات، مما ولد ضغوطاً إضافية على الموارد العامة، الأمر الذي دفع السلطة المالية لمواجهة هذه الأزمة من خلال مجموعة من الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع المالية والحصول على التمويل، سواء الداخلي أم الخارجي، والذي تجسد بارتفاع الضرائب على الدخول والثروات إلى (4533.8) مليار دينار عام 2018 مقارنة بالعامين السابقين 2015، 2016 التي سجلت (1618.7)، (3229.5) مليار دينار على التوالي، إلا أنها انخفضت إلى (3425.1) مليار دينار عام 2018، أما حصة الموازنة من أرباح القطاع العام فقد شهدت انخفاضاً من (1045.3) مليار دينار عام 2015 لتصل إلى (804.5) مليار دينار عام 2018 والسبب يعود إلى الأعباء المالية الإضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وفرض الضرائب على دخولهم، وكذلك الاستقطاع الذي حصل في رواتب الموظفين لدعم القوات الأمنية بكافة صنوفها لمواجهة الإرهاب، فيما سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً عام 2017 وصل إلى (77422.2) مليار دينار بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (65079.2) مليار دينار مقارنة بعامي 2015 و2016 فيما سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً في عام 2018 لتصل إلى (106569.8) مليار دينار، نتيجة لتحسن أسعار النفط الذي وصل سعر برميل النفط الخام حوالي 70 دولار الذي انعكس على ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (95619.8) مليار دينار والتي استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات.

يتضح مما تقدم أن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهها اقتصاد العراق خلال المدة (2015- 2018) كان لها الأثر الكبير في تراجع الإيرادات العامة، لاسيما تراجع أسعار النفط وما تركته من تداعيات كبيرة على الموازنة العامة، والتي انعكست على مجمل الأداء الاقتصادي ومن ثم انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما سبب في تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية وكلفة التعامل مع الأزمة، وبغية تصحيح المسار واستخدام الموارد الاقتصادية للبلد بشكل أفضل، قامت السلطة المالية بمواجهة الأزمات التي مرت بها خلال السنوات السابقة بمجموعة من الإجراءات لضبط الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات إلى الناتج في عام 2018 لتصل إلى (42.2%) مقارنة بالعام السابق الذي سجل (34.9%).

جدول رقم (٣)

نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الإجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠١٥-٢٠١٨) مليار دينار

المؤشرات / السنة	إجمالي الإيرادوات العامة (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(2)	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (,%) (1/2-3)
2015	66470.3	194681	34.1
2016	54409.3	196924.1	27.6
2017	77422.2	221665.7	34.9
2018	106569.8	251064.5	42.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة 2018 – 2015

جدول رقم (٤)

نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الإجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠١٥-٢٠١٨) مليار دينار

المؤشرات / السنة	إجمالي الدين الخارجي – مليون دولار (1)	أسعار الصرف الموازية المعتمدة(2)	إجمالي الدين الخارجس – مليون دينار(3)	معدل التغير السنوي% (4)
2014	43204	1214	52449656	-0.53
2015	44533	1247	55532651	5.87
2016	44192	1275	56344800	1.46
2017	71785	1258	90305530	60.27
2018	40862	1209	49402158	-45.29

[١] عمرو هشام محمد، اتجاهات الدين الداخلى فى العراق والمسار المستقبلى المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعةالمستنصرية مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٢، ٢٠١٨م، ص١٠١.

[٢] د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، فاعلية التمويل الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات، المجلد ١٣، العدد ٢٥، ٢٠١٩م، ص١٠٥.

المصدر: أحمد حسين علي الهيتي، تمويل عجز الموازنة العامة وآثره على التضخم في العراق للمدة (2018 - 2004) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٣، العدد ٣، ٢٠٢١م، ص٧٠.

يتبين لنا من بيانات الجدول السابق رقم ()، والشكل رقم ()، أن حجم الدين الخارجي خلال المدة (2014 - 2018)، بلغ ذروته عام 2017، ليصل إلى 71785 مليون دولار وما يعادله بالدينار العراقي، ثم انخفض إلى أدنى حد له ليصل إلى 40862 مليون دولار وما يعادله بالدينار العراقي، عام 2018، وفي ذلك إشارة إلى تعافي العراق من قدر كبير من حجم الدين الخارجي، مما يكون له مردود إيجابي على كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق.

تعتبر الديون الخارجية من أكبر المشاكل المعقدة التي تواجهها الموازنة العامة في العراق، وقد تراكمت هذه الديون على العراق، بسبب ويلات الحروب التي طالتها، والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال المدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣)؛ حيث تضمنت نوعين من الديون، أولهما: ديون دول أعضاء نادي باريس، والنوع الثاني: ديون دول أخرى غير دول نادي باريس، التي تطالب بالتعويضات، نتيجة تأخير السداد[١].

وظهرت الديون الخارجية في العراق بعد تتابع الأزمات المالية، مما أدى إلى ضعف هيكلة الاقتصاد العراقي، منذ بداية الحرب بين العراق وإيران، التي أستنزفت – حرفيًا - خيرات العراق، فقضت على الغالبية العظمى من الاحتياطي النقدي العراقي، مرورًا بحربي الخليج الأولى والثانية، وما ترتب عليهما من فرض الحصار الاقتصادي، والتوقف عن تصدير النفط، فضلًا عن تجميد الأرصدة العراقية في البنوك الأجنبية، مما أدى إلى زيادة تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم تفاقم الديون الخارجية وزيادتها بشكل كبير، وقد تباينت التقديرات حول الديون الخارجية للعراق، فقدرها البنك الدولي بنحو ١٢٠ مليار دولار أمريكي، بينما ذهب نادي باريس إلى تقدير الدين العراقي الخارجي بنحو ١٢٥ مليار دولار[٢].

وذهب بعض خبراء الاقتئاد العراقيين، إلى القول بأن ديون العراق الخارجية تصاعدت في حقبة ثمانينات القرن الماضي، حيث ارتفعت إلى ما يعادل (7.219) مليار دولار سنة 1983، وإلى (12.839) مليار دولار عام 1986، كما قدرت سنة 1996 طبقًا لدراسة تم إعدادها من قبل جامعة بغداد؛ حيث بلغت نحو (22.7) مليار دولار، وبتكلفة حدية مقدارها (1.1) مليار دولار، بالإضافة إلى الفوائد المركبة التي بلغت (6.5%) وفوائد تأخيرية تراوح مقدارها (65-53) مليار دولار[٣].

والجدول التالي يوضح ديون العراق الخارجية حسب طبيعتها.

جدول رقم (٥)

ديون العراق الخارجية حسب طبيعتها مقدرة بمليارات الدولارات

ديون مصرفية	دبون عسكرية	ديون خليجية مصرفية	ديون خليجية كمبيعات نفط لصالح العراق	تأخيرات السداد (فوائد تأخيرية)	مجموع الديون الخارجية
١٤	٢٩	٢٧	١٤	٤٠	١٢٤

المصدر: ناجي رديس عبد السعيدي، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مرجع سابق، ص١٠٧٢

ويلاحظ من هذا الجدول أن تأخيرات السداد، أو الفوائد التأخيرية، هي أعلى هذه البنود، حيث بلغت 40 مليار دولار من إجمالي 124 مليار دولار، أي ما يقرب من الثلث، وفي ذلك دلالة واضحة على خطورة التأخير عن سداد هذه الديون في موعد الوفاء بها.

وأخيرًا فقد كشفت مجلة "جلوبال فاينانس"، المختصة بتصنيف الدول وفقًا للسياسة المالية، أن ديون العراق بلغت أكثر من 68 مليار دولار في عام 2020، ووفقا للإحصائية التي نشرتها المجلة أن مديونة العراق الخارجية ارتفعت؛ حيث بلغت 68 مليارا و265 مليون دولار خلال عام 2020 مقارنة بالعام الذي سبقه، والتي بلغت فيها الديون 46 مليارا و885 مليون دولار، وأضافت المجلة أن ديون العراق لعام 2018 بلغت 48 مليارًا و885 مليون دولار، مبينة أن ديون العراق لعام 2015 كانت 32 مليارًا و862 مليون دولار[٤]، وأشارت المجلة إلى أن ديون العالم ازدادت بشكل كبير بعد تفشي جائحة كورونا (كوفيد -١٩)؛ حيث هدد على نطاق لم يسبق له مثيل منذ أكثر من 100 عام حياة وسبل عيش الملايين في جميع المناطق وللحفاظ على الاقتصاد وسط عمليات الإغلاق وغيرها من تدابير مكافحة الأمراض، كان على الحكومات الاقتراض والاقتراض بشكل كبير.

الخاتمة

نخلص من هذه الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات، التي نبينها فيما يلي:

١. تؤثر استراتيجية إدارة الدين الخارجي على استقلال أداء السياسة النقدية للموازنة العامة؛ حيث يمثل الدين الخارجي قيدًا على الموازنة العامة، فكلما اتسعت دائرة الدين الخارجي كلما تأثرت مصداقية الدولة في تنفيذ موازنتها المعتمدة.
٢. إن معالجة عجز الموازنة العامة في الدولة، من خلال المزيد من الديون الخارجية، يحتاج إلى مزيد من البرامج الإصلاحية، حتى يمكن التوازن بين الاقتراض الخارجي الذي ينجم عنه آثار تضخمية من جهة، وبين القدرة على الوفاء بهذه الديون في مواعيد الوفاء بها من جهة أخرى.
٣. تعتبر الزيادة الكبيرة في الدين العام الخارجي مؤشرًا سلبيًا على كافة الأنشطة الاقتصادية، إذ إن ذلك يكون دافعًا للحكومة لرفع معدلات الضرائب لتمويل عجز الموازنة، فضلًا عن ارتفاع معدلات الفوائد التأخيرية.
٤. لم تساهم الديون الخارجية الصادرة من قبل المنظمات الدولية، في القضاء على الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن عجز الموازنة، بل الأمر على خلاف من ذلك، إذ ترتفع تكاليف خدمة الدين الخارجي وإدارته بشكل كبير.

ثانيًا – التوصيات:

---

[١] عمار محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق دراسة حالة)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٩، ص٢٦.

[٢] د. هناء عبد الغفار السامرائي، ما هي قضية شطب الديون العراقية، مجلة الحكمة، العدد ٢٨، بيت الحكمة، ٢٠٠٤م، ص٢٩.

[٣] ناجي رديس عبد السعيدي، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مرجع سابق، ص١٠٧١.

[٤] وأشارت المجلة في تقريرها إلى أن أعلى مديونية لدول العالم خلال عام ٢٠٢٠ احتلت اليابان المرتبة الأولى فيها؛ حيث بلغت مديونيتها ٢٦٦ مليارا ١٧٦ مليون دولار، وتلتها السودان، ومن ثم اليونان، وعربيًا احتلت السودان المرتبة الأولى بأكثر دول العالم مديونية خلال عام ٢٠٢٠ وبواقع ٢٥٩ مليارا و٣٨٥ مليون دولار.

في ضوء النتائج المتقدمة، فإننا نوصي بما يلي:

١. على الحكومة العراقية، ضرورة الاستفادة – بقدر المستطاع - من البرامج المعدة لجدولة الديون الخارجية بما يضمن توجه الاقتصاد العراقي نحو التنمية المستدامة.
٢. ضرورة قيام السلطة المسؤولة عن إدارة الدين الخارجي، بوضع الإطر التنظيمية؛ والتي يمكن من خلالها تحديد التفاضل بين التكاليف المتوقعة لخدمة الدين وإدارته، والوقوف على المخاطر التي تحيط بهذه الديون.
٣. ضرورة العمل على إدارة الدين الخارجي من خلال تفعيل وامتصاص أدوات الأسواق المالية في العراق.
٤. ضرورة توجيه القروض التي يتم منحها كمساعدات، في تفعيل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية لاستدامة الدين الخارجي، على نحو يضمن توجهات المنظمات الدولية نجو تخفيف هذه الديون.

قائمة المراجع والمصادر

➢ أولًا – المراجع العربية:

-الكتب:

١. إسماعيل حسين احمرو، المحاسبة الحكوميَّة من التقليد إلى الحداثة، ط١، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ٢٠٠٣م.
٢. أشرف محمد دوابة، أزمة الدين العام المصري – رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر.
٣. إعداد موازنة – حلول ناجعة لكل التحديات اليوميَّة، من مطبوعات كلية هارفاد لإدارة الأعمال، نقله إلى العربية: هيثم نشواتي، وأيمن طباع، الطبعة العربيَّة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١١م.
٤. جمال الناظر، مشكلة الديون الخارجية للدول النامية من دراسات البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد، المجلد ٦٤، العدد ٣٥٤، اكتوبر ١٩٧٣م.
٥. جهاد سعيد خصاونة، علم الماليَّة العامَّة والتشريع الضريبي بين النظريَّة والتطبيق، ط١، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ٢٠١٠م.
٦. د. أحمد خلف حسين الدخيل، الماليَّة العامَّة من منظورٍ قانونيّ، ط١، مطبعة جامعة تكريت، صلاح الدين – العراق، ٢٠١٣م.
٧. د. حسن عبد الكريم سلوم، د. محمد خالد المهايني، الموازنة العامَّة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة - دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، ٢٠٠٧م.
٨. د. خالد شحادة الخطيب، د. أحمد زهير شامية، ط٣، بدون دار نشر، ٢٠٠٧م.
٩. د. زهير أحمد قدورة، علم الماليَّة العامَّة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، دار وائل للنشر، ٢٠١٢م.
١٠. د. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
١١. د. صفاء فتوح جمعة، مبادئ الحوكمة في قانون الخدمة المدنيَّة رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م – الكتاب الأول – دراسة قانونيَّة تحليليَّة لقانون الخدمة المدنيَّة رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م في ضوء مبادئ الحوكمة ومدى تطبيق قانون الخدمة المدنيَّة لمبادئ الحوكمة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة – مصر، ٢٠١٨م.
١٢. د. فاطمة السويسي، الماليَّة العامَّة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس ـ لبنان، ٢٠٠٥م.
١٣. د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامَّة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمَّان – الأردن، ٢٠٠٨م.
١٤. زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامَّة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، ودار نيبور للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٣م.
١٥. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات الماليَّة العامَّة، ط١، دار دجلة، عمان- الأردن، ٢٠١١م.
١٦. طاهر الجنابي، دراسات في الماليَّة العامَّة، الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، ١٩٩٠م.
١٧. عادل أحمد حشيش، أساسيات الماليَّة العامَّة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، ط١، دار النهضة العربيَّة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.
١٨. عاطف أندراوس، الاقتصاد المالي العام، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، ٢٠٠٩م.
١٩. مؤيد عبد الرحمن الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامَّة، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٢م.
٢٠. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديَّات الماليَّة العامَّة والسياسة الماليَّة، بدوندار نشر، ١٩٨٨م.

-الرسائل العلمية :

١. فريد أحمد عبد الحافظ غنام، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، ٢٠٠٦م.
٢. ناهدة عزيز مجيد الخغاجي، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٥م.

-المجلات العلمية :

١- باسم خميس عبيد، تقدير أثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2015 - 2006، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٩، العدد ١٩، ٢٠١٧م.
٢- جليل شيحان ضمد البيضاني، سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن، ٢٠١٣م.

٣- د. إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد، انعكاسات سياسات التحول الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل "دراسة تحليلية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق جامعة مدينة السادات، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٢٠م.
٤- د. إيمان عبداللطيف محمد، أثر الدين العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣م، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ١٨، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٧م.
٥- د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، فاعلية التمويل الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات، المجلد ١٣، العدد ٢٥، ٢٠١٩م.
٦- د. صباح نعمة علي، واقع المديونية العربية في ظل تحديات الاقتصاد العربي، مجلة المستنصرية للدرسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدرسات العربية والدولية، العدد٥٨، ٢٠١٧م.
٧- د. فالح نغميش مطر الزبيدي، الديون السيادية والبغيضة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد١٦، العدد٥٨، ٢٠١٨م.
٨- د. هناء عبد الغفار السامرائي، ما هي قضية شطب الديون العراقية، مجلة الحكمة، العدد ٢٨، بيت الحكمة، ٢٠٠٤م
٩- سلوى شعراوي جمعة، أحمد دسوقي محمد إسماعيل، الموازنة العامَّة - اتجاهات ورؤى جديدة، مجلة النهضة، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، المجلد ٥، العدد الأول، يناير ٢٠٠٥م.
١٠- عبد الغفار فاروق عبد الغفار، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية: دراسة الحالة المصرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ١٧، ٢٠١٧م.
١١- عمار محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق دراسة حالة)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٩.
١٢- عمرو هشام محمد، اتجاهات الدين الداخلى فى العراق والمسار المستقبلى المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٢، ٢٠١٨م.
١٣- محمد عباس محمد على إبراهيم، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر 2018 - 1994، المجلة العلمية للدرسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢١م.
١٤- محمد محروس إسماعيل، مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو ١٩٨٥م.
١٥- مشتاق طالب محمد، أهميَّة التحوُّل من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامَّة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، المجلد ١، العدد ٢٤، السنة ٢٠١٩م.
١٦- ناجي رديس عبد السعيدي، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: 21 السنــة الحادية عشرة، ٢٠١٧م.
١٧- يالجين فاتح سليمان، آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية: دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد٣، العدد١، ٢٠١٣م.

- **ثانيًا – المراجع الأجنبية:**

1. Siman Gray,"The Management of Government for Central Banking Studies of England", Hand Book IN Central, no :5,May 1996.